



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٩ ابريل الثاني / ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨ / ٤ / ٢٤ برئاسة القاضي السيد منحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و انور طه محمد و انور احمد بايان و محمد صائب النقشبدي و عيود صالح التميمي و ميخائيل شمسون قس كورميس و حسين ابو التمن المأتونين بالقضاء بأسم الشعب و أصدرت قرارها الاتي:

الميزان / مدير بلدية الحلة / إضافة لوظيفته و بحله الموقف الحظوي هيدر حسن الميزان عليه / منار جبار محمد

الإجراءات:

أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها المرقم ٣٠ / قضاء إداري / ٢٠٠٧ المؤرخ في ٢٩ / ٢ / ٢٠٠٧ و لوفروع الطعن عليه من المدعي منار جبار محمد اعيد منقوضاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ١٤ / تحكيمية / تميز / ٢٠٠٧ في ١١ / ٩ / ٢٠٠٧ حيث تم إعادة اجراء المرافعة مجدداً وقد أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها المرقم ٧٢ في ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٧ و لوفروع الطعن عليه من المدعي عليه مدير بلدية الحلة / إضافة لوظيفته اعيد منقوضاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ٣ / تحكيمية / تميز / ٢٠٠٨ في ١٤ / ١ / ٢٠٠٨ و تمت اعادة اجراء المرافعة مجدداً لاتباع ما جاء بالقرار حيث أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها المرقم ٩ / ٢٠٠٨ في ١٨ / ٣ / ٢٠٠٨ القاضي بالحكم بإلزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بإلغاء إشارة عدم التصرف الواقعة على الظاهر المرقم ٢٣ / ٢٠٠٧ و بسببه . و لعدم قباعة الميزان (المدعي عليه) بالقرار فقد سائر



الى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحته المؤخدة في
. ٢٠٠٨/٤/٧

القرار:

لدى التفتي والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن لتمييزي
مقدم ضمن المدة القانونية لقرار قبوله شكلاً ، ولدى عطف تنظر على
الحكم التمييز وجد انه لايزال غير صحيح ومخالف للقانون رغم اتباع المحكمة
لقرار التمييز الصادر من هذه المحكمة بعد الاضبارة ٢/الاتحادية/تمييز/٢٠٠٨
في ٢٠٠٨/٦/١٤ ذلك لان المحكمة أصدرته دون ان تلاحظ بان وكيل
التمييز/المدعي عليه /إضافة لوظيفته دفع دعوى /التمييز عليه/ المدعي/ في
لاحته التحريرية المقدمة الى المحكمة والمؤرخة في ١٢/٩ / ٢٠٠٧ بان دائرة
موكله طلبت وضع إشارة عدم التصرف على قيد اضبارة العطار موضوع
الدعوى لدى دائرة التسجيل العقاري المختصة بناءً على طلب مجلس محافظة
بابل بموجب الكتاب الصادر من مجلس محافظة بابل المورقم (١٥٦٦) في
٢٠٠٦/٤/١١) وان مجلس محافظة بابل يعتبر اعطى دائرة ادارية في المحافظة
وان دائرة موكله ملزمة بتنفيذ طلبات مجلس المحافظة بهذا الاعتبار وإزاء هذا
الدفع كان على المحكمة السؤال من وكيل المدعي عما اذا كان يطلب إدخال
مجلس محافظة بابل شخصاً ثالثاً بجانب المدعي عليه /إضافة لوظيفته اكسالا
للخصومة وفي حالة طلبه تكليفه بنلع رسم الدعوى الحادثة ومن ثم النظر في
الدعوى وفقاً للقانون وحيث ان المحكمة أصدرت حكمها التمييز دون ملاحظة
ذلك مما اخل بصحة حكمها التمييز لذا قرر نقضه واعادة اضبارة الدعوى الى



محكمتها للسير فيها وقتاً للتهج المتقدم على ان يقى رسم التمييز
تبعاً للنتيجة وصد قرار بالانطلاق في 19/ربيع الثاني/1429هـ
الموافق 2008/1/24 م .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فازوق محمد التميمي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بايان

العضو
محمد صالح النقشبندى

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميشاليل شمسون قس كوركي

العضو
حسين ابو التمن